هل هو سقوط البحث العلمى العربى أم هى أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية؟(*)

عرض. د. زين عبد الهادى
مدرس المكتبات والمعلومات ـ كلية الآداب ـ جامعة حلوان
e - mail: zhady41 @ hotmail. com

البحث العلمى، صداع مزمن فى العقل العربى المثقف والأكاديمى، لن ينتهى إلا إذا وضع فى إطاره الصحيح على المستويين الحكومى والقطاع الخاص.

يضرب الدكتور التميمى فى أطروحته على هذا الوتر حيث يقول: «إن المؤسسات البحثية الحكومية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ الاستقلالات العربية، قد أفلست ولم تضطلع بالدور الذى عهد إليها، وإن جذور الأزمة متعددة وهى راسخة فى سلوكنا وعقلياتنا». هذا هو ما انتهى إليه أغلب المثقفين فى العالم العربى! نتيجة مؤكدة لمجموعة من الحقائق التى تراصت أمام عيوننا جميعا أكاديميين ومثقفين وممارسين فى مجال العلوم الإنسانية، فما الخيار الوحيد الذى أصبح أمامنا الآن كى نسلكه؟ هل هو إعادة هندسة البحث العلمى R & D Reengineering فى العالم العربى من خلال إعادة بناء المؤسسات البحثية، سواء من ناحية النظم والأفكار والمؤسسات والتوجهات والانفتاحات؟ هل يحتاج الأمر إلى تغيير فى الفكر الثقافى والسياسى؟ هل يحتاج إلى طرح قطاعات بذاتها يمكن أن تحتضن البحث العلمى؟ هل الحل فى الخصخصة أو التحول إلى القطاع الخاص أو بلغة الدكتور التميمى «الخوصصة» Privatization ؟.

هل البكاء على أطلال البحث العلمى فى العالم العربى هو الحل؟ هل إعادة جلد الذات البحثية هو الحل؟ صحيح إن الرجل يقول بأن العقود الثلاث الماضية من حياة أمتنا العربية قد ضاع فيها جيل كامل من الباحثين العرب، هل لم يقدم الباحثون العرب لأمتهم ما يمكن أن نذكره؟ أو يتذكره التاريخ؟ قد يكون فى التعميم نوع من الضيم لجهود بذلت على المستوى الشخصى للباحثين أو على مستوى بعض المؤسسات التى قادتها بعض الشخصيات المستنيرة فى عالمنا العربى، وهو ما أود أن أشير إليه فى بداية هذا المقال.

يطرح الدكتور التميمى فى كتابه القيم بعض الأفكار الجديرة بالاحترام والنظر، منها على الأقل إعادة تقويم فعاليات كل المؤسسات البحثية الحكومية، ودراسة إنتاج باحثيها، فليست هناك موضوعات محظورة لا تناقش (تابو)، وإنما يجب فتح كل الملفات الخاصة بالجامعات والبحث العلمى وتوظيف كل الأفكار والآراء البناءة للعمل على

(*) عبد الجليل التميمى. أزمة البحث فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية . زغوان [تونس]: مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، ١٩٩٩. ١٠٢ + ٩٢ص.

تهيئة وطننا العربى الكبير كى يدخل القرن الجديد.

ثم يتوقف عند ذلك، ويخوض فى موضوعات متراكبة تمثل قضايا البحث العلمى فى العالم العربى، وهو يضرب العديد من النماذج ويطرق أماكن قد يعتبرها البعض محرمة، ولكن جرأته كباحث قدير يستطيع تخطى الحواجز والمعوقات تدفعنا دائماً إلى الإبحار معه والإمعان فيما يقوله. ومما تناوله:

١ - هموم الباحث العربى التونسى نموذجاً، والمشاريع العلمية العربية المعطلة:

يشرح الدكتور التميمى فى هذه الورقة المعوقات التى تعترض سبيل الباحث العربى فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، هذه المعوقات التى قللت بلا أدنى شك من النتائج الإيجابية التى كان يمكن أن تعود على البحث العلمى بمجالاته المختلفة، كما تركت أثرا سلبيا آخر على مؤسسات البحث الأجنبية التى أصبحت لا تولى باحثينا وعلماءنا ومراكز بحوثنا اهتماماً إلا فيما ندر. وهو يعزو هذا الضعف فى الإنتاج العلمى العربى إلى ضعف المناخ الديمقراطى السليم الذى كان يمكن أن يكفل للباحث العربى أن يصبح انتاجه مساوياً للإنتاج العالمى، وكذلك الحوافز الأدبية والمعنوية والمادية التى تمكن الباحث فى بلادنا من توظيف كفاءاته وقدراته وتدفعه إلى الثقافى فى خدمة المعرفة والبحث العلمى.

ولا أظننى أختلف فى كثير مع ما رصده أستاذنا الجليل، ولكن هناك العديد من الأسباب التى أرى أنها داعمه للتخلف العربى فى البحث العلمى، من جملة القول يمكن الإشارة إلى الموروث الثقافى السلبى والمتخلف، ومن ذلك استشراء ما يعرف «بالدول الرخوة»، ومن ذلك عدم توافر المصادر العلمية الحديثة، ومن جملة ذلك إيثار أهل الولاء على أهل الفكر، ومن جملة ذلك إيثار السكون على الحركة، وهى كلها أسباب تحتاج إلى الكثير من الشرح والتحليل والدراسة حتى يمكن لنا أن نقفز خارج دائرة السكون والقدم والرخاوة والموروثات السلبية.

وربما أتفق معه أيضاً إذا عرفنا أن الإنفاق على الباحث الأمريكى سنويا يبلغ ١٠٠٠٠٠ مائة ألف دولار أمريكى وأن الباحث العربى لا تبلغ مخصصاته ٢٠/١ من هذا الرقم يضيع ٩٠٪ منها على المرتبات فما هو البحث العلمى الذى يرجى فى ظل هذه الظروف؟ وعلى الرغم من ذلك فإن هناك إنتاجاً علمياً يصدر، وأقلاماً واعدة تظهر كل يوم.

ويضرب الدكتور التميمى المثل بالباحث فى تونس، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المنح الدراسية التى أعطتها مؤسسات تونسية لباحثين من تونس ٢٣ منحة بينما بلغ عدد المنح من مؤسسات أجنبية ٤٨ منحة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ وهو يشير إلى ذلك بأن هذا الأمر بالغ الدلالة على ضعف المؤسسات الوطنية التى تركت الباب مفتوحاً لغيرها من المؤسسات الأجنبية لتقدم دعمها للباحثين التونسيين ولكن السؤال يطرح نفسه، هل توقف الأمر على ذلك فقط؟!! أرى أن الأمر يتحول إلى شكل من أشكال الاستقطاب للعقول العربية بعد ذلك هربا من جحيم الوطن إلى نعيم الغربة وهى واحدة من مآسى العقول العربية، حين يتم تفريغ أوطاننا العربية من عصارة فكرها، فأى إنتاج علمى يمكن أن يصب فى مصلحتنا بعد ذلك.

من هذا الواقع المرير يستمر الدكتور التميمى فى شهادته التى يقتلع بها عيوننا من محاجرها «أؤكد أن بعض الأساتذة بعد ٢٥ سنة من التدريس

بكلياتهم لم يتحصلوا ولو على منحة واحدة من المؤسسة التى أعمل بها. كرست لها كل حياتى العلمية! هذا عدد المنح»، فماذا عن قيمة المنحة نفسها؟! لا أعتقد أن هناك المزيد الذى يمكن أن يقال فى هذا الصدد فالرقم الذى يذكره أستاذنا نخجل من ذكره فى هذا المقام!!

وسأترك لكم فرصة قراءة هذا المقال الدامى عن وضعية البحث العلمى فى العالم العربى.

٢ ـ التعاون البحثى الجامعى: عربى ـ عربى منذ أربعين سنة أو حصيلة سياسة الشعارات:

يمثل هذا الفصل حصيلة مجموعة زيارات الأستاذ الدكتور التميمى لمجموعة من الجامعات العربية، وحين أتيحت له الفرصة للقيام بزيارات منتظمة لهذه الجامعات مشرقاً ومغرباً، وحواره المفتوح مع عدد من رؤساء هذه الجامعات وبعض من عمداء كلياتها.

وإذا كانت الجامعات العربية هى بالفعل حاضنة التقدم وراعيته الأولى، وأن الجامعيين يمثلون القيادة الفكرية والإبداعية للمجتمع باعتبارهم المشرفين على تكوين مختلف الأطر العالية المتخصصة، وعليه فإن دور الدولة هو أن تحسن رعاية هذا المكسب الوطنى وتظلله برعايتها وتشجيعها وتوفر كل المستلزمات للبحث العلمى من خلال تبنى مرونة القوانين وحرية التحرك ومواكبة عولمة المعرفة وإيجاد كل الضمانات الاجتماعية والنفسية والمناخية والديمقراطية والمالية، ومنح الثقة للباحثين وبث الوعى الوطنى بالتكامل والتناغم مع الأحداث الجديدة والمتغيرات فى ساحتينا المغاربية والعربية حتى يؤدوا دورهم الطلائعى المنوط بهم فى حركية التنمية الشاملة محلياً وعربياً.

هذا هو دور الدولة الذى يشير إليه كاتبنا هنا، وهو يضرب المثل هنا بالدور الذى قامت به الثورة المصرية فى بداياتها بتهميش دور الباحثين المصريين والجامعة المصرية؟ وكيف أن البون شاسع بين الجامعة المصرية قبل الثورة وعقبها مباشرة! ولا أريد الدخول فى خلاف سياسى معه فى هذا الشأن، حيث إن هناك كثيراً من الشواهد أيضاً التى تؤكد اهتمام ناصر شخصيا بالجامعة وعلماؤها، واستشارته لهم فى كثير من المواقف، ولكن سأرد رداً واحداً هنا وهو أن أى دولة فى مرحلة انتقالية تخضع فيها لكثير من الضغوط من المؤكد أنها كانت ستهتز كثيراً مثلما حدث فى هذه الفترة فى مصر، ولكن كانت هناك العديد من العوامل الأخرى التى وقفت وراء ذلك.

وإذا كانت هناك مائتا جامعة عربية اليوم تميزت جميعها بفقدان أى تعاون علمى وبحثى بينها، هذا التعاون الذى كان يجب أن تكون نتيجته توفير مختبرات علمية مشتركة، ومشروعات علمية مشتركة، وتبادل للباحثين العلميين، وتبادل للخبرات والرسائل العلمية والتقارير البحثية العلمية، ووضع بروتوكولات واتفاقيات للتعاون العلمى موضع التنفيذ.

لقد وجد الدكتور التميمى بعض من ضالاته المنشودة فيما ينشر عن المغرب العربى من كتب ووثائق بأقلام باحثين غربيين، حتى أنه يوجد عن العالم العربى عشرات المراكز البحثية فى أوروبا وأمريكا ولا يوجد معهد واحد عن أوروبا وأمريكا فى العالم العربى.

وحتى بعض الجامعات العربية تمنع أساتذتها وأعضاء هيئة التدريس بها من المشاركة من الفعاليات العلمية ـ العالمية، بحجة أو بدون حجة وتحجب عنهم جوازات سفرهم طوال السنة الدراسية وهو يؤكد أن ذلك واحد من الأسباب الحتمية التى

دفعت نحو انحسار البحث العلمى.

ويعيب الدكتور التميمى على ظاهرة القطرية والإقليمية التى كانت وراء الانعزال والعقم المعرفى الذى ميز عدداً كبيراً من الجامعات العربية اليوم، وجعل باحثيها لا يدركون اليوم تماماً مدى المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية «لجناحى» الأمة العربية.

يقول أستاذنا «إن التعاون الجامعى: العربى ـ عربى فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ما زال منذ أربعين سنة، دون أى محتوى حقيقى ولم يخرج من اعتباره شعاراً جميلاً وبراقا ولن يصبح حقيقة فاعلة ومؤثرة ومبدأ جوهرياً، إلا عندما يتم تبنيه من قبل أصحاب القرار السياسى الأول والنهائى ثم ليعملوا بعد ذلك على تبنيه من قبل رؤساء الجامعات كوثيقة مستقبلية للتعاون الفعال». وهو يعود بنا هنا إلى الدور المنوط بالجامعات العربية التى ربما ارتكزت فى وجودها خلال السنين الماضية على مبررات سياسية، لا أن تتحول الآن إلى ممارسة أدوار أكثر فاعلية ووجوداً، أن ترتكز على التعاون العلمى التقنى والاقتصادى، وهو ما أرى ـ شخصياً ـ أهمية أن يتوافر من أدوات للجامعة العربية على أن يصحب ذلك دعم سياسى من متخذى القرار العرب للخروج من دائرة الإحباط السياسى التى تولدت عبر سنوات من التجارب الفاشلة. وحتى على المستوى الإقليمى فإن مشروع الجامعة المغاربية والمكتبة القومية المركزية حبر على ورق، وهو ما يعود بنا مرة أخرى إلى ضخ مزيد من الدماء وبعث الروح فى مشروع الشبكة العربية للمعلومات التى يجب أن يخطط لها من جديد وأهمية أن تلعب الجامعات العربية أدواراً بها، وكذلك المراكز البحثية ووزارات البحث العلمى والمعلومات والتقنية والاتصالات، وتوفير الدعم اللازم لها سواء من قبل القطاع الخاص أو من قبل القطاع الحكومى فى العالم العربى.

وفى نهاية هذا الفصل يضع الدكتور التميمى يده على مجموعة من المقترحات التى يمكن لها تفصيل البحث العلمى فى العالم العربى سواء عن طريق المبادرات الثنائية أو اللقاءات الدورية بين المتخصصين ونشر البحوث بعدة لغات وتذويب العوائق البيروقراطية والإدارية.

٣ ـ «من المسئول عن أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية، والاجتماعية فى الوطن العربى؟».

هذه هى الورقة الرابعة فى هذا العمل القيم، وقد استعرضت منها ثلاثاً فقط تاركاً الورقة الأولى لنهاية هذا العرض، وهذه الورقة تبحث فى المتسبب فى الأزمة ـ الفشل ـ المشكلة التى يواجهها البحث العلمى العربى ـ على الأقل ـ فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

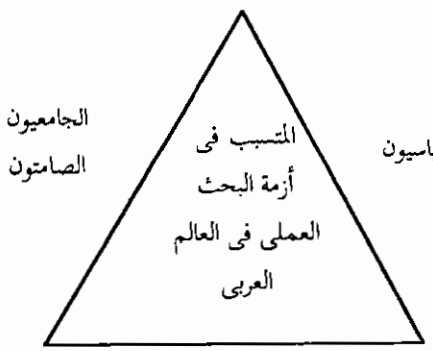

الكفاءة والأدمغة العربية المهاجرة

وهو يستعرض هنا نقاط خمس تؤكد وتشرح وتحلل الأسباب التى دعته إلى إلقاء تبعة أزمة البحث العلمى العربى على أكتاف هؤلاء:

١ ـ غياب المشاريع والمخططات البحثية العربية بعيدة المدى.

وعلى سبيل المثال فإن الوزارات المعنية بالبحث العلمى أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(الإلكسو) أو اتحاد الجامعات العربية بقادرة على تحقيق وإنجاز عدد من المشاريع الطلائعية الرائدة والتى بقيت إلى يومنا هذا حبراً على ورق مثل:

أ ـ دائرة المعارف العربية.

ب ـ الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية.

ولم تستطع جامعة عربية أن تضع مخطط بحثى بعيد المدى مثل المشروع الذى تبنته جامعة طوكيو عام ١٩٩٦ حول: متغيرات العالم العربى والإسلامى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية خلال الخمس السنوات المقبلة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

وقامت فيه وزارة التربية اليابانية بتخصيص ثلاثة ملايين دولار (نعم ٣ مليون دولار) لإنجاز هذا المشروع.

وهو يؤكد بذلك أن «وزارتنا المعنية لم تضع ولا مشروعاً بحثياً واحداً يهم عالمنا منذ أربعين سنة من الاستقلالات السياسية».

٢ ـ تعيين مدراء المؤسسات العربية البحثية يتم وفقاً لاعتبارات غير علمية:

فلا العمداء أو غيرهم من مديرى الجامعات والمعاهد يتم انتخابهم، وإنما يتم تعيينهم وفقاً للقرابة القبلية أو العائلية أو الشخصية أو الحزبية وذلك على مرأى ومسمع من مجتمع الباحثين والأساتذة الذين يلتزمون الصمت دون إبداء أى رأى فى ذلك.

إضافة إلى شهادات الوفاة التى تخرج بإلغاء بعض المعاهد والمؤسسات العلمية فى العالم العربى مثل مركز البحوث الأنثروبولوجية العلمية التابع لجامعة الجزائر والذى ألغى عام ١٩٧٥، ولجنة بوث بول سكون الذى ألغى سنة ١٩٨٠، ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة تونس والذى ألغيت صيغته الأولى عام ١٩٩٥ وتم إلحاق كل الباحثين فيه للتدريس بمؤسسات التعليم العالى.

إن السبب فى هذه الوضعية المأساوية هو هذه القرارات الفوقية دون أن يكون للباحثين أى دور فيها.

٣ ـ الجامعيون والمستوى العلمى للرسائل الجامعية: وهو الوجه الثانى لمضلع الأزمة والذى يتمثل فى الجامعيين أنفسهم، أو ما يطلق عليهم «الهاربون من تحمل المسئولية» فقد ساهموا مباشرة عن وعى أو غير وعى فى أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى. فالمستوى العلمى العام للرسائل الجامعة العربية، ضعيف جداً إلا فيما ندر ووصل الأمر ببعض الجامعات العربية إلى منح شهادة الدكتوراه للمزورين والمنتحلين والسياسيين الذين تمكنوا من شراء ذمم من يحرر رسائلهم مقابل الوعود بالمناصب التوظيفية أو بضع مئات من الدولارات.

ويضرب المثال بفرنسا التى تفخر بأنها تقدم عشرة آلاف رسالة جامعية فى جميع التخصصات تناقش فى رحاب جامعاتها كل سنة. فإن جامعات الوطن العربى بعد أربعين سنة من الاستقلال تسجل حسب بعض التقديرات التقريبية الأولية العالية جداً، أكثر من ١٥٠ مادة وخمسين رسالة جامعية سنوياً فقط والقليل النادر منها صالح للنشر.

كما أن أزمة الباحث المالية دفعته فى بعض الأحيان ـ خاصة فى الجزائر ومصر ـ إلى أن يجرى بطول البلاد وعرضها خلف بعض الساعات الإضافية أو تدبيج المقالات الصحفية الأسبوعية للحصول على أجر إضافى لسد حاجياته الأساسية فى هذا العالم العربى!!

٤ ـ فقدان الدعم العربى لمؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى:

هذا الدعم المرفوع دائماً ولا يجد طريقه إلى المؤسسات، وإلى الدوريات، وإلى النشر الأكاديمى،

ولا الباحثين أنفسهم، هذا الدعم المرفوع منذ ما يزيد عن ربع قرن وحتى إشعار آخر! لا يدرى أحد من أين سيأتى؟!.

٥ ـ تأثير هجرة الكفاءات والأدمغة العربية:

«هل كان يمكن لأحمد زويل أن يحصل على جائزة نوبل لو بقى فى مصر؟» لقد اعترف الرجل بوضعية البحث العلمى فى مصر فى أكثر من لقاء رآه العالم كله، فكم من «أحمد زويل» لم يحصلوا على فرصتهم فى بلادهم، وكم من «أحمد زويل» لم نسمع عنه، ومن بقى فى ظل الوضعية العربية تم تدمير قدراته العقلية فى البحث عن لقمة العيش، وفى الركض فى طوابير الخدمات الحكومية القاتلة، وفى البحث عن سكن وهمى لا يتحقق؟ وفى عصر أحلام الشباب التى أصبحت أضغاث أحلام، أين انتهى الحال بمعظمنا؟! لقد حاول بعضنا أن يرفض وأن يقاوم فعاش وما زال وسيذكره التاريخ أما البقية فلها الله!!

يقر الأستاذ التميمى بأن «عدداً من البلاد العربية لم تعمل على تشجيع باحثيها ولم توفر لهم المعامل البحثية اللائقة (بالمناسبة هو يستخدم كلمة «مخابر» وقد ترجمتها إلى «معامل» ليفهمها أهل الشرق حيث إن كلمة مخابر تعنى شيئاً آخر لدينا!) ولا معالجتهم الفكرية ولم تعمل أيضاً على تشجيع قدراتهم الإبداعية، ولا المقابل المادى الذى يحصلون عليه من تنقلاتهم.

وهو يشارك إلى حد كبير موقف هذه الكفاءات العربية المهاجرة والتى أجبرت رغماً عنها على ترك أوطانها، طلباً للأمن والحرية الفكرية ـ ومن أجل تفعيل أنشطتها الإبداعية فى المؤسسات المعرفية الدولية المتوافرة فى أوروبا وأميركا. إلا أنه يؤكد أن جل هؤلاء لم يشارك من قريب. أو بعيد فى عملية تطوير شعوبهم ومجتمعاتهم وأمتهم وقد تخلوا وما زالوا فى أدق مراحلها التاريخية واكتفوا بالزيارات الهامشية.

٦ ـ «آليات التسيير وحرية التعبير بالجامعة التونسية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والمعهد الأعلى للتوثيق نموذجاً»:

يركز الأستاذ الدكتور «الجليل» التميمى على التجربتين المشار إليهما فى العنوان، وذلك بوصفه أستاذ كرسى التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية، وبوصفه أول مدير للمعهد الأعلى للتوثيق منذ إنشائه فى أواخر ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ وعلى ذلك فنحن بصدد شهادة عيان على أحداث فعلية، ويربط ذلك بالخلاف السياسى الذى حدث بين كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس بورقيبه، حيث كان ناصر قويداً لصالح بن يوسف خصم بورقيبة السياسى فى ذلك الوقت، ونظراً لإيمان بورقيبة المطلق بفلسفة التنوير الغربية فى تكوين عقلية متفتحة ومتدربة على الأساليب التربوية الحديثة لبناء الإنسان التونسى.. دعونا نقرأ شهادته سوياً «.. يفسر [ذلك] تلقائياً مدى نجاحه الكبير فى رفض التعليم الزيتونى التقليدى، وهو الأمر الذى أدى حتماً إلى تأميم وتحجيم التعليم التقليدى والقضاء نهائياً على الجامعة الزيتونية وتحويلها إلى كلية مهمشة تماماً وتقليل دورها المعرفى والإشعاعى من حيث التكوين والحضور العربى والإسلامى وحرمانها أصلاً من أخذ أى مبادرة علمية، لاعتقاد هؤلاء المسئولين الجامعيين بعدم أهلية الزيتونيين للقيام بأى عمل علمى مفيد ناجح ومشرف، وهو ما يفسر مدى الاحتقار الذى كانوا يشعرون به تجاههم على مدى ثلاثين سنة. كل هذه الخلفيات الفكرية والسلوكية تفسر الآليات التى تم تبنيها عند إرساء وانطلاق الجامعة التونسية التى قضت بعدم تقدير واحترام

الجامعات المشرقية دون استثناء وعدم الاعتراف بالتالى (بشهاداتها) الجامعية ووصلت الغطرسة والغرور والاستعلاء بهؤلاء المسئولين الجامعيين والسياسيين إلى درجة عدم الاعتراف حتى (بشهادات) الجامعات البريطانية والأمريكية، إذ كانوا يعتبرون الجامعات الفرنسية وحدها جديرة بالاعتراف بها علمياً للثقة المطلقة فيها، وهو ما يبرز انخباس الرؤية والتجربة الجامعية وعدم المواكبة للحركة المعرفية فى (المؤسسات) الجامعية غير الفرنسية. وأن القائمين على شئون وزارة التعليم العالى واللامعة يتحملون المسئولية التاريخية كاملة عندما تبنوا عدداً من الاختبارات الأحادية والتى أضرت بالجامعة وعزلتها عن حركة الأخذ والعطاء المعرفية العالمية.

إلى هنا انتهى الجزء الأول من شهادة الدكتور التميمى ويمتلئ هذا الفصل بكثير من التفصيلات التى تحتاج إلى القراءات المتأنية والفاحصة.

٧ ـ من أجل نظام جديد للشراكة العلمية الأوروعربية:

قبل أن نخوض أولاً فى تعريف الشراكة من وجة النظر الاقتصادية قبل أن نطرق على باب كتابنا، الشراكة Partnership تعنى علاقة تعاقدية بين مؤسستين أو أكثر لإنتاج منتج معين وتوزيعه على نطاق واسع، عالمى تقريباً، وهى فى المجال الثقافى والبحثى، تزيد عن معنى التعاون، لأنها ترتبط هنا بنوع من العلاقة التعاقدية التى لابد أن يكون لها منتج نهائى، نتائج بحثية مثلاً ويجب أن يكون النطاق الذى يعرف به هذه النتائج نطاقاً ذا صبغة عالمية، فهل نحن نعنى ذلك عندما نتحدث عن الشراكة؟!

يقول الدكتور التميمى: «نحن مدعوون اليوم إلى العمل فى ظل تداعيات هذه العولمة السعيدة! إلى إرساء مضامين جديدة للشراكة والتى تعتبر المبدأ الوحيد القادر على إيجاد إطار للاعتراف والاحترام المتبادل وأن التعايش بيننا يمكن أن يجنب مجتمعاتنا الصراعات المأساوية والمرمرة».

وهو يرى أن هذه الشراكة يمكن أن تتحقق عبر:

١ ـ اللقاءات العلمية.

٢ ـ النشر.

٣ ـ وصفية المكتبات العربية والغرب.

٤ ـ التنقيبات الأثرية.

وهو يؤكد أننا مقبلون على متغيرات عولمية رهيبة، فلا أقل اليوم من وضع المبادئ لشراكة معرفية سليمة يمكن إنجازها إذا توافرت وخلصت السنية من الطرفين.

أما الفصل الأول المعنون «من أجل خوصصة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية: مؤسسة التميمى نموذجاً» فأتركه للقارئ الكريم ليطلع على مجهودات الدكتور الجليل التميمى وأدوار منظمته ذات الطابع الأهلى فى دعم البحث العلمى العربى.

وينتهى الكتاب بكشاف ثم ترجمة كاملة باللغة الفرنسية لمقالات الكتاب الخمس، وهو يقع فى ١٠٢ صفحة باللغة العربية و٩٢ صفحة باللغة الفرنسية.

تتبقى بعض الملاحظات:

١ ـ رغم أنه عاب على التميز القطرى والإقليمى، فإنه لم ينس لحظة أنه ينتمى إلى الأرض «المغاربية» فى كتابته ولا أدرى إن كان ذلك «عيباً» كما رأى هو شخصياً، أو ميزة، ثم لا أدرى فى النهاية ما السبب فى هذه التقسيمات

الغربية داخل هذا الوطن نفسه، هل أمسكت كل مجموعة منا بسكين وأخذت تشق حسب هذا الوطن العربى مرةً أخرى، ولم نكتف بما فعله الاستعمار فينا!!

٢ ـ أن التعاون العلمى العربى يجب أن يكون على ٥ مستويات:

المستوى الفردى/ الفردى

↓

المستوى الوطنى/ الوطنى

↓

مستوى دولة/ دولة

↓

مستوى التجمعات الإقليمية

↓

مستوى العالم العربى

ويجب وضع الإطارات والأهداف والاستراتيجيات وطرق التطبيق الفعلى موضع التنفيذ.

٣ ـ رفع موازنات البحث العلمى المخصصة للجامعات والمعاهد والمراكز البحثية فى العالم العربى، وتحفيز أبناء الوطن على الإنتاج العلمى والفكرى، وزيادة حجم المؤتمرات والندوات العربية.

٤ ـ دفع القطاع الخاص فى العالم العربى إلى المشاركة الفعالة فى البحث العلمى، فالولايات المتحدة يقوم فيها القطاع الخاص بحمل ما قيمته ٩٠٪ من موازنة البحث العلمى فيها، والباقى متروك للقطاع الحكومى والمنظمات الأهلية وغيرها.

٥ ـ أهمية إنشاء مراكز بحثية مهمتها دراسة الظاهرة الغربية ممثلة فى الولايات المتحدة وأوروبا والقطاعات المنتجة للتكنولوجيا فى دول شرق آسيا ودراسة تجميعات القطاعات الفكرية Think Tanks، هذه المراكز يتم تكوينها بشكل إقليمى وليس على مستوى كل دولة.

٦ ـ دراسة ظاهرة ذات جذور عميقة فى الفكر البحثى العربى وهى الاعتماد على المكون العربى فى الأبحاث العربية وكيفية التغلب عليها، وهى تحتاج إلى كثير من العمل التنفيذى التطبيقى.

ولا يسعنى فى نهاية هذا العرض المبتسر الذى لا أستطيع فيه تقديم كل ما سجله الأستاذ الجليل من شهادات إلاَّ أن أدعو له بطول العمر ودوام العافية ورفع الله به شأن العلم والعلماء.

❄ ❄ ❄